

تسهيل عملية تسجيل التصميم وخفض كلفتها

ما الخطب؟ يعمل متفاوضون من المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) حالياً، إلى جانب هيئات مراقبة معترف بها، على وضع مشروع معاهدة دولية ترمي إلى إفادة المصممين الساعين إلى حماية تصاميمهم من خلال تبسيط ومواءمة عدد من قواعد الإبداع المتباينة حالياً تبايناً كبيراً بحسب البلدان.

ويهدف العمل المضطلع به في إطار لجنة الويبو الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والتصاميم الصناعية والبيانات الجغرافية إلى وضع عدد من القواعد والإجراءات المشتركة لطلبات التصميم في مختلف بلدان العالم. وقد تفضي هذه العملية إلى عقد مؤتمر دبلوماسي توضع فيه اللمسات الأخيرة على المعاهدات.

وفي إطار مشروع المعاهدة، تُناقش إمكانية إدخال تسعة تحسينات هامة، تتراوح بين أنماط تمثيل أو تجسيد التصميم في الطلب وتبسيط إعداد الوثائق القانونية وإيداعها.

ويُناقش المندوبون كذلك مسائل تتعلق بتنفيذ المعاهدة في المستقبل، بما في ذلك الالتزامات المتعلقة بالمساعدة التقنية وبناء القدرات، كإتاحة التدريب وتقديم المساعدة من أجل وضع الهياكل التقنية الأساسية لكل من البلدان النامية والبلدان الأقل نمواً التي ستجري التغييرات بموجب معاهدة جديدة.

وتتمثل الغاية من مشروع المعاهدة في تسهيل عملية حماية المصنفات وخفض كلفتها بالنسبة لأصحاب التصميم الصناعية في مختلف أنحاء العالم، إذ من شأنها تقنين مختلف الممارسات القائمة في مجال التسجيل بين الموقعين المحتملين.

بعض المعلومات الأساسية: التصميم الصناعي هو المظهر الزخرفي أو الجمالي لسلعة ما. وقد يتألف التصميم من عناصر مجسمة مثل شكل السلعة أو سطحها أو من عناصر ثنائية البعد مثل الرسوم أو الخطوط أو الألوان.

وتطبق التصميم الصناعية على مجموعة كبيرة من منتجات الصناعة والحرف اليدوية التي تتنوع بين الأدوات التقنية والطبية والساعات والمجوهرات، وبين الأدوات المنزلية والأجهزة الكهربائية وهياكل السيارات والمباني؛ وبين تصاميم المنسوجات والسلع الترفيهية.

ولعل العديد من المنتجات العالمية الرمزية هي أيضاً بمثابة أمثلة جيدة عن السلع التي يمكن حمايتها "شكلها"، من قبيل Apple Inc.'s Iphone؛ والكراشي من تصميم Charles and Ray Eames؛ وسيارات Volkswagen Group's Beetle.

وتعزّز التصميم الصناعية مدى جاذبية المنتجات وروبقها، بما يرفع قيمتها التجارية ويزيد من فرص تسويقها. وتساعد حماية التصميم الصناعية على ضمان عائد عادل من الاستثمار. ويستفيد المستهلكون والجمهور عامةً من نظام حماية فعال لأنه يشجع المنافسة المشروعة والممارسات التجارية الشريفة.

وفضلاً عن ذلك، تفيد حماية التصميم الصناعية التنمية الاقتصادية من خلال تشجيع الإبداع في القطاعات الصناعية على الصعيد القطري والمساهمة موازاة مع ذلك في التوسع التجاري وزيادة تصدير المنتجات الوطنية.

ويتسم التصميم الصناعي أساساً بطابع جمالي ولا يحمي أي عناصر تقنية للسلعة التي يطبق عليها. ولكي يحظى التصميم الصناعي بالحماية بموجب معظم القوانين الوطنية، يجب أن يكون مستجداً وفريداً من نوعه. وتُحدّد مسألة الجودة أو الأصالة بناءً على مقارنة الطلب بالمنتجات أو التصميم المحمية القائمة أصلاً.

ويقدّم نظام لاهاي للتسجيل الدولي للتصاميم الصناعية، الذي تديره الويبو، آلية لتسجيل التصميم في البلدان والمنظمات الحكومية الدولية المنضمة لاتفاق لاهاي، والتي يبلغ عددها حالياً 60 طرفاً متعاقدًا.

ويتيح هذا النظام للملكي التصاميم الصناعية الحصول على الحماية في عدة بلدان من خلال الاكتفاء بإيداع طلب واحد بلغة واحدة لدى المكتب الدولي للويو وبدفع مجموعة واحدة من الرسوم بعملة واحدة (هي الفرنك السويسري). وتترتب على التسجيل الدولي نفس الآثار في كل بلد من البلدان المعيّنة، كما لو كان التصميم قد سُجِّل مباشرة لدى كل مكتب وطني على حدة، ما لم يرفض المكتب الوطني للبلد تلك الحماية.

ويستط نظام لاهاي إدارة تسجيل التصاميم الصناعية، إذ من الممكن تسجيل تغييرات لاحقة وتجديد التسجيل الدولي لدى المكتب الدولي للويو من خلال خطوة إجرائية واحدة.

وبينما تتيح الويو نظاماً موحداً لإيداع الطلبات بين 60 طرفاً متعاقداً، فإنه لا تزال ثمة اختلافات عديدة من حيث لوائح الإيداع الوطنية بين البلدان الأعضاء في الويو البالغ عددها 186 بلداً، وترمي المعاهدة الجديدة المقترحة إلى مواءمة العديد منها. وتغطي أصلاً معاهداتٍ مماثلة، تحت إشراف الويو، لوائح الإيداع الدولي المتعلقة بالبراءات والعلامات التجارية.

مقصدنا: تجري المفاوضات برعاية لجنة الويو الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والتصاميم الصناعية والبيانات الجغرافية.

وخلال جمعيات الدول الأعضاء في الويو، أي سلسلة الاجتماعات الحادية والخمسين، ستحيط الجمعية العامة للويو علماً بالنص والتقدم المحرز وستنظر فيها وتبت في مسألة عقد مؤتمر دبلوماسي لاعتماد معاهدة لقانون التصاميم في عام 2014.

وفيا يلي نبذة مختصرة عن بعض المواضيع المطروحة للمناقشة:

1. **اختيار كيفية تمثيل التصاميم أو تجسيدها.** سيكون بإمكان صاحب الطلب أن يختار بين تجسيد التصميم أو تمثيله باستخدام رسوم أو صور أو وسائط بصرية أخرى (كالتصميم بمساعدة الحاسوب على سبيل المثال) أو مجموعة من الوسائط الإعلامية.
 2. **خفض عدد النسخ عن كل تجسيد مطلوب لغرض الإيداع.** لن يكون صاحب الطلب ملزماً بتقديم أكثر من ثلاثة نسخ عن كل تجسيد أو تمثيل عند إيداع طلبه (أو مجرد نسخة واحدة في حالة الإيداع الإلكتروني).
 3. **تسجيل مجموعة من التصاميم ذات الصلة في إطار طلب واحد.** سوف تتاح إمكانية تسجيل عدة تصاميم مترابطة في إطار طلب واحد، بدل تسجيل كل تصميم على حدة في إطار طلب منفصل. وستكون ثمة ضمانات لكفالة حماية تاريخ الإيداع الأصلي في حال عدم قبول أحد التصاميم المنفردة.
 4. **الحصول على تاريخ إيداع تحظى التصاميم ابتداءً منه بالحماية.** سيكون من الأبسط الحصول على تاريخ إيداع لحماية التصاميم. وللحصول على تاريخ للإيداع، لن تحتاجون سوى إلى تقديم تفاصيل تتعلق بصاحب الطلب، إلى جانب تجسيد للتصميم ودفع الرسوم المحتملة.
 5. **تسجيل التصميم بعد الكشف العام بستة أشهر.** ستتاح إمكانية تسجيل التصميم بعد مدة تصل إلى ستة أشهر عقب الإصدار العلني لتصميم جديد.
- أو كبديل عن هذا الخيار، من الممكن:
6. **تسجيل التصميم بعد الكشف العام باثني عشر شهراً.** ستتاح إمكانية تسجيل التصميم بعد مدة تصل إلى اثني عشر شهراً عقب الإصدار العلني لتصميم جديد.

7. كفالة السرية لمدة ستة أشهر بعد إيداع الطلب. ستتاح إمكانية الاحتفاظ بالتصميم سريراً لمدة ستة أشهر على الأقل بعد إيداع تصميم جديد.
8. توحيد المعلومات اللازمة لتقديم (أو إدخال تغييرات على) طلبات تسجيل التصميم. ستؤخذ على الصعيد الدولي المعلومات اللازمة لتقديم طلب جديد.
9. تبسيط الإجراءات المتعلقة بتقديم الوثائق الصحيحة قانوناً في بلد آخر. سوف تُبسّط الشروط الخاصة بإعداد الوثائق القانونية وتوقيعها.